أبرزها قانون استقلال القضاء ومكافحة الفساد وكشف الذمة المالية

الكندري: استقلال القضاء على رأس أولويات اللجنة التشريعية

تمهيدا لعرض أولوياتها على مكتب المجلس، عقدت اللجنة التشريعية والقانونية اجتماعا أمس لتحديد أولويات اللجنة تزامنا مع لجان المجلس الأخرى التي بدأت هي كذلك بتحديد أولوياتها لدور الانعقاد القادم.

بهذا الصياغ أعلن مقرر اللجنة النائب د. عبدالكريم الكندري أن اللجنة اتفقت على معايير اختيار الأولويات والتي يجب أن تغطي أكبر فئة ممكنه من المواطنين مع ضرورية إمكانية تطبيقها بحيث لاتواجه صعوبات عملية أو فنية مع ضرورة أن تلامس هذه الأولويات حاجات المجتمع.

وأوضح النائب د.الكندري أن اللجنة اتفقت على تحديد خمس أولويات في اجتماعها على أن يتم تحديد خمس أخر في اجتماعها القادم الذي سيعقد الثلاثاء تمهيدا لاستكمال الأولويات العشرة التي سترفع لمكتب المجلس.

وبين النائب د.الكندري أن الأولويات التي تم الاتفاق عليها كانت كالتالي، أولا قانون استقلال القضاء والجهات المعاونة له ثم تعديل قانون مكافحة الفساد وكشف الذمة المالية والذي يعتريه القصور كونه صدر بموجب قانون للضرورة فلم يتسنى للمجلس المبطل السابق تعديله، ومنحت الأولوية الثالثة لهيئة الغذاء وما يتعلق بها من قوانين محاربة الأغذية الفاسدة، ثم رابعا لقانون المعاملات الالكترونية وخامسا تعديل قانون محكمة الوزراء بالسماح بالتظلم من قرار حفظ البلاغات. وختم النائب د. الكندري أن اللجنة التشريعية اتفقت على عقد اجتماعين في الاسبوع من أجل الانتهاء من جدول أعمالها المزدحم بالمشاريع والاقتراحات مؤكدا بأن الأولويات التي رفعت وسوف ترفع لمكتب المجلس لن تعني اغفال الأولويات الأخرى للمواطنين والتي ستنظرها اللجنة خلال اجتماعاتها بشكل دائم.

اجتماع اللجنة التشريعية والقانونية في مجلس الأمة أمس (تصوير: صالح محمد)

■ «التشريعية» اتفقت على عقد اجتماعين في الأسبوع من أجل الانتهاء من جدول أعمالها المزدحم

عزى نظيره اللبناني بضحايا تفجيري طرابلس

الغانم يبارك لرئيس وزراء البحرين فوزه بـ«الجائزة الأوروبية للشخصية العالمية»

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ببرقية تهنئة لرئيس الوزراء في مملكة البحرين الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بمناسبة منحه «الجائزة الأوروبية للشخصية العالمية بالعلاقات الدولية للعام 2013 م» من قبل اتحاد الاقتصاديين والإداريين العرب في الاتحاد الأوروبي.

وأجرى رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم اتصالا هاتفيا برئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية الشقيقة نبيه بري عزى فيه بمقتل وإصابة العديد من الابرياء في التفجيرين الارهابيين اللذان استهدفا مسجدين في مدينة طرابلس شمال لبنان.

وأعرب الغانم لبري عن بالغ استنكاره لاستهداف الأبرياء ومحاولات زعزعة أمن لبنان الشقيق واشعال الفتنة منوها بترابط وتكاتف الشعب اللبناني وتوحده ضد الإرهاب ومحاولات التفرقة التي تعصف به «فاصبحت وحدة اللبنانيين سلاحهم ضد الإرهاب والعنف والدم».

وبعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب جيرمان كاردوسو ورئيس مجلس الشيوخ دانيلو أستوري في جمهورية الأوروغواي بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

مرزوق الغانم

ضمن مجموعة من الاقتراحات التي تخفف العبء على المواطنين

الحويلة: مراجعة رواتب طلبتنا المبتعثين للخارج وزيادتها وفق نسبة التضخم في دولة الابتعاث

قدم النائب محمد الحويلة إقتراحا حول إرتفاع الأسعار في الأونة الأخيرة مطالبا أن تتم مراجعة رواتب الطلبة المبتعثين من مؤسسات الدولة المختلف وزيادتها وفق نسبة التضخم في دولة الابتعاث.

وفيما يلي نصه: كما يشهد العالم تفاوت في نسبة التضخم باتجاه الزيادة يوما بعد يوم، ما ينعكس وبشكل طبيعي وملحوظ على زيادة جنونية في الأسعار، هذا إلى جانب الزيادة الهائلة في أسعار البترول والتي تؤدي لزيادة أسعار الوقود في العالم، ولما كان الطلبة الكويتيون المبتعثون عرضة لهذه الزيادة المضطردة في الأسعار فانه بات من الضروري ان تتناسب مخصصات المبتعث المالية والحياة المعيشة في دولة الابتعاث

نص الاقتراح كالتالي: ان تتم مراجعة رواتب الطلبة المبتعثين من مؤسسات الدولة المختلفة سنويا وزيادتها وفق نسبة التضخم في دولة الابتعاث.

وقال الحويلة في سياق آخر لما كانت أعداد الطلبة الكويتيين الدارسين في الخارج في ازدياد مستمر يصعب معه متابعة شؤون وأحوال الطلبة كما يجب من قبل المكتب الثقافية نتيجة لتواضع المنشآت أو قلة الكوادر البشرية المؤهلة.

وفيما يلي نص الاقتراح: تطوير منشآت المكاتب الثقافية الكويتية في الخارج «انشاء، توسعة، تجديد بما يتناسب وحجم أعمالها ونشاطاتها.زيادة الكوادر البشرية والأكاديمية في المكاتب الثقافية الكويتية لتعزيز متابعة شؤون الطلبة واحتياجاتهم خصوصا المتعلقة بالتوجيه والإرشاد.

واضاف الحويلة إن رعاية المعاقين تشكل إحدى أولويات الدولة التي ينبثق من مشروعيتها حق ذوي الاحتياجات الخاصة في فرص متكافئة مع غيرهم في جميع مجالات الحياة بما يحقق لهم احترام الذات والاعتماد على النفس والعيش بكرامة وحرية، وأكثر من ذلك فإن مستوى العناية والرعاية بالمعاق يشكل أحد أهم المقاييس العالمية التي تقاس بموجبها حضارات الأمم ومستويات تطورها، ونظرا للمعاناة التي يعانيها هذه الفئة عند مراجعتهم لمبنى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة الكائن في منطقة الشعب ذي السبعة طوابق الذي يعاني المراجعون فيه من ضيق مساحته، وعدم وجود مواقف للسيارات خاصة به لوجوده بين العمارات السكنية مما يسبب ازدحام السيارات، وأيضا وجود سلالم كثيرة وضيقة تعيق حركة المراجعين من المعاقين والمرضى وأولياء الأمور الكبار بالسن الذين يعانون من صعوبة الحركة في الدخول إلى المبنى، إلى جانب قلة عدد الموظفين وبعد المواعيد، وعدم التنسيق مع الجهات ذات الصلة. وبخلاف ذلك لا يتم استقبال أكثر من 200 مراجع في اليوم، فيما هناك مصعدين اثنين فقط لخدمة مئات المراجعين من ذوي الإعاقة ومرافقيهم الذين يتنقلون بين الأقسام الموزعة على 7 أدوار وسرداب، كما أن المصعد ضيق ومساحته بالكاد تكفي لكرسي المعاق، مما أدى إلى وقوف طوابير من المراجعين ما بين معاق ومرافق أمام كل مصعد.

نص الإقتراح: استمرار العمل في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة فترة مسائية بالإضافة للفترة الصباحية للتخفيف من ازدحام المراجعين و فتح باب استقبال المراجعين حتى انتهاء الدوام الرسمي، وإلغاء قرار تحديد استقبال 200 مراجع باليوم.

إنشاء مبنى جديد للهيئة مجهزا لذوي الإعاقة ومجهزا بكل المستلزمات التكنولوجية والأجهزة الالكترونية الحديثة، ومدعوما بالكوادر البشرية المتخصصة والمدربة للتعامل مع ذوي الإعاقة، وتزويده بمواقف للسيارات ومصاعد حديثة كما يتضمن أماكن لأنشطة اجتماعية تثقيفية تليق بهذه الفئة الغالية علينا كما يتضمن مركز أبحاث ودراسات خاصة بدراسة أفضل الوسائل لدمجهم بالمجتمع وإنشاء فروع للهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة في كل محافظة.

اختيار مركز خدمة مواطن بكل محافظة وتزويده بممثلين من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة لتقديم الخدمات والتسهيلات التي نص عليها وكفلها قانون المعاقين وذلك للحد من ازدحام المراجعين ذوي الإعاقة وأهاليهم للمبنى الرئيسي للهيئة وتيسيرا عليهم للحد من معاناتهم. وأوضح الحويلة ان من واجب الدولة اتخاذ الوسائل الممكنة لمساعدة الأسر محدودة الدخل، وتحسين ظروفها الاقتصادية وذلك بتحويلها إلى أسر منتجة تستطيع أن تحقق دخلا إضافيا يرفع من مستواها الاجتماعي كما أن هذا التوجه يتيح فرص عمل جديدة للمواطنين وبصفة خاصة للمرأة التي لا تزاول عملا خارج المنزل، سواء في القطاع الحكومي والقطاع الخاص لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر. وفيما يلي نص الاقتراح: انشاء جهاز متخصص يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتخصص لها الاعتمادات المالية اللازمة في الميزانية العامة للدولة لرعاية المشروعات الصغيرة التي يتقدم بها المواطنون، وتقديم قروض لهذه المشروعات بدون فوائد وبشروط ميسرة على ألا تزيد قيمة القرض الواحد على 20 ألف دينار، ويضع الجهاز المقترح إجراءات وقواعد تبني المشروعات التي يمولها وإجراءات دفع القروض وتقسيطها وتحصيلها، ومتابعة تنفيذ المشروع الذي استفاد من القرض، علماً بأن هذا المقترح معمول به في مملكة البحرين ودول أخرى.

محمد الحويلة

■ إنشاء جهاز متخصص يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتخصص له الاعتمادات المالية اللازمة

معصومة المبارك دعت لتشكيل لجنة لمتابعة قضيتي «الداو» و«شل»

معصومة المبارك

أكدت النائب الدكتورة معصومة المبارك ان عقد «شل» لا يقل خطورة على الداو، فهو انتهاك فادح وصارخ، وسبق لديوان المحاسبة في اكثر من مرة يذكر هذه المخالفات.ودعت المبارك الى تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في ملفي القضيتين «الداو» و«شل» ومتابعة المتجاوزين.

رياض العدساني: الاضطرابات الخارجية تؤثر سلباً على الوضع المحلي أمنيا واقتصاديا

أكد النائب رياض العدساني على أهمية دراسة المتغيرات في الوطن العربي والشبكة التجسسية الإيرانية لأن الإضطرابات الخارجية تؤثر سلبا على الوضع المحلي أمنيا واقتصاديا، مشيرا إلى أن الكويت عانت من تفجيرات واختطاف طائرة الجابرية أثناء حرب إيران والعراق، وهذا يؤكد أن المشاكل الخارجية تعود سلبا على الدول المجاورة لها، مستغربا أنه بعد أن أدان القضاة الشبكة الإيرانية والتي كان تهدف ضرب منشآت نفطية وعسكرية بالكويت، أنه لم يجد أي تقرير في لجنة الشؤون الخارجية بهذا الشأن.

استفسر عن المختبرات المتخصصة في إظهار النتائج

حمدان العازمي: ما إجراءات الصحة في مواجهة فيروس «كورونا»؟

استفسر النائب حمدان العازمي عن خطة وزارة الصحة لمواجهة فيروس كورونا واجراءاتها للوقاية من هذا الفيروس.

وسأل العازمي عن اجراءات وزارة الصحة للوقاية من المرض قبل وصوله للبلاد؟ وما الأجراءات المتبعة للكشف في مراكز الرعاية الصحية الاولية عن المرض في حال وصول احد الاشخاص المصابين باعراض الفيروس؟

واستفسر عن المختبرات المؤهلة للفحص والمدة التي تستغرقها تلك المختبرات لاظهار النتائج، وطلب تزويده بالمستندات والوثائق التي تؤكد هذا الشأن وطلب اجراءات وزارة الصحة المتبعة لتقييم المسافرين الواصلين للكويت من احتمال اصاباتهم بمرض الكورونا منذ تاريخ الاعلان عن حدوث أول وفاة في العالم لحين تقديم السؤال؟

وتساءل هل توفر وزارة الصحة فريق متخصص في المنافذ المختلفة؟ وما ساعات عمله وهل هناك اجهزة تساهم في الكشف عن المصابين في المنافذ؟ كما دعا إلى تزويده بعدد وأسماء أعضاء اللجنة الفنية متابعة فيروس الكورونا، ومسمياتهم ومراكز عملهم، متسائلا هل صحيح ان اللجنة اجتمعت مرتين فقط منذ بداية تشكيلها، كما ارجو تزويدي بنسخة من محاضر الاجتماعات منذ البداية الى تاريخ تقديم السؤال.

واستفسر العازمي في سؤاله عن الادوية المتاحة في وزارة الصحة المضادة للفايروس؟ والكميات المتوافرة منها ؟ وهل تم التعاقد على أدوية جديدة وماهي صلاحياتها ؟ واذا لم تستخدم كيف سيتم التصرف بها؟ وتزويدي بالدراسات العالمية المؤكدة لفعالية هذه الأدوية في العلاج من الفيروس؟ وتساءل عن صحة أن الوزارة خصصت مليون دينار للحملة الاعلامية التوعوية؟ غير انها لم تشكل اللجنة المشرفة حتى الان؟ وفي حال انها شكلت اللجنة ما الذي تم انجازه من توعية للمواطنين والمقيمين؟ وماهي وسائل عرضة ؟ وكلفة كل عمل على حدى ؟ يرجى تزويدنا بتفاصيل موثقة لما سبق حتى تاريخ السؤال.

وطلب بتفصيل استعداد المستشفيات الحكومية لهذا المرض وما اجراءاتها المتبعة في حال وصول حالة مصاب بالمرض؟ وهل خصصت اجنحة عزل لديها ؟ ان كانت الاجابة بنعم ارجو تزويدي بعدد الاجنحة وعدد الأسرة؟ كما ارجو تزويدي باعداد الاطباء المؤهلين بالشكل الفني لمعالجة هذه الحالات؟ واختتم العازمي في سؤاله إنه مع اقتراب موسم الحج واستعداد حجاجنا للذهاب الى الديار المقدسة، فهل هناك اجراءات متبعة لحماية الحجاج من الاصابة بالفيروس، وهل هناك تنسيق مع وزارة الصحة السعودية بهذا الخصوص؟

حمدان العازمي

الطريجي: نطالب بضمان حقوق طيارينا والالتزام بتعيينهم

وجه النائب عبدالله الطريجي سؤالا برلمانيا لوزير المواصلات حول ضمان مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الالتزام في استمرار توظيف الطيارين وعدم انهاء عقدهم بمجرد توقيع العقد

وقال الطريجي ان الطيارين الكويتيين هم كفاءة وطنية يجب الاهتمام بهم والمحافظة على حقوقهم وان ما قامت الخطوط الكويتية في سبيل اعادة تعيينهم يتنافى مع معايير وأسس التوظيف والعمل حيث ارسلت لهم عن طريق البريد الإلكتروني ما يفيد ضرورة استكمال اجراءات اعادة التعيين وتوقيع العقود مع الزام التنفيذ في الاول من شهر سبتمبر مما لا يتيح لهم الوقت الكافي لمواجهة العقود ودراستها بشكل متأني فالأمر يتعلق بمستقبلهم المهني خاصة ان الكثير منهم موجودون خارج الكويت في عمل او إجازات خاصة.

وتساءل الطريجي ما الضمان في التزام الشركة في استمرار توظيف الطيارين وعدم انهاء عقدهم بمجرد توقيع العقد الجديد خاصة وان العقد غير محدد المدة.

ونوه الطريجي ان الطيارين الكويتيين هم ذوي الخبرات المتميزة ومشهود لهم بذلك وقد آثروا الاستمرار في العمل في الناقل الوطني لبلدهم ورفضوا الكثير من العروض الأخرى ومن الواجب علينا تأمين مستقبلهم ورد الجميل لهم فهم اولا وأخيرا أبناء هذا الوطن ويستحقون منا كل الاهتمام والتقدير.

وفيما يلي نص السؤال: صدر المرسوم رقم 397 لسنة 2007 بمنح الجنسية لعدد من الأشخاص إلا ان الكشف تضمن أشخاصا عليهم سوابق حيث تنص المادة الرابعة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 يجوز لوزير الداخلية منح الجنسية.. إلا اذا توفرت فيه الشروط الآتية: «أن يكون حسن السيرة غير محكوم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة».

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: كيف حصل التالية أسمائهم على الجنسية الكويتية:

1 – علي محمد اكبر أشكناني – إيراني الجنسية متهم بقضية مواقعة سيدة – قضية رقم 356/ 91 جنح الفروانية.

2 – حسين محمد علي مير شيكاري نيائي – إيراني الجنسية متهم بالقضية رقم 75/8 دخول مسكن بقصد إرتكاب جريمة والقضية رقم 77/304 جنح الفحيحيل الاعتداء بالضرب.

3 – أحمد عواد مناحي الانضمام للجيش الشعبي العراقي.

4 – علي كاظم خضير أحد افراد الجيش العراقي.

5 – ما مبررات منحهم الجنسية الكويتية؟ وما الخدمات الجليلة التي قدمت للكويت والتي على ضوئها منحت لهم الجنسية؟

طالب بالتأمين على أسرهم وزيادة بدلاتهم ومكافآتهم واعتبار مهنتهم «شاقة»

الجلال يدعو الحكومة لتعديل أوضاع الإطفائيين في قطاع المكافحة

دعا النائب طلال الجلال الحكومة إلى ضرورة تعديل أوضاع رجال الإطفاء في قطاع المكافحة وتحسين أحوالهم الوظيفية ومنحهم حقوقهم ومكتسباتهم العمالية بعدد من المميزات التي تساعدهم وتشجعهم على أداء مهامهم الصعبة في خدمة الوطن وإنقاذ الأرواح وحماية الممتلكات العامة والخاصة من أخطار الحرائق وتعرضهم للأخطار الجسام في سبيل أداء مهام عملهم.

وأشار الجلال في تصريح صحافي إلى أن رجال الإطفاء لديهم عدة مطالب يجب على الحكومة تحقيقها وتنفيذها في أقرب وقت ممكن أسوة بغيرهم ممن حصل على زيادات ومميزات وظيفية كموظفي النفط، داعيا إلى ضرورة اعتبار مهنة الإطفائيين من المهن والأعمال الشاقة، موضحا أن مهنة الإطفائيين من أخطر المهن نظرا لما يتعرضون له من مخاطر في موقع الحادث أو أثناء التمرينات التي يقومون بها لاكتساب الخبرات والمهارات التي تصل بهم الى مرحلة التخصص والاحتراف. ولفت الجلال إلى انه يجب على الحكومة أن تكفل التامين الصحي لأسر الإطفائيين وليس للإطفائيين فقط، مطالبا في الوقت ذاته بضرورة صرف بدل عدوى وتلوث لرجال قطاع المكافحة، علاوة على صرف بدل لنظامين 24 – 48 ساعة، داعيا إلى ضرورة تعديل آلية العمل لنظام النوبات بحيث تكون من 24 – 72 ساعة.

وطالب الجلال الحكومة بضرورة تخصيص بدل لمخابري اللاسلكي، داعيا إلى زيادة بدل المكافحة والإنقاذ من 120 إلى 250 دينارا أسوة بزملائهم في وزارة الداخلية من رجال القوات الخاصة والمتفجرات.

كما دعا الجلال كذلك إلى عدم اقتطاع وخصم بدلات الإطفائيين أثناء التمتع بالإجازة مطالبا كذلك باستبدال الإجازات ببدل نقدي أسوة بزملائهم في وزارة الداخلية، كما دعا الجلال إلى ضرورة إلغاء القرار الإداري رقم 6 لسنة 2011 الخاص بوضع ضوابط لصرف مكافأة الأعمال الممتازة.

وأكد الجلال أن لرجال الإطفاء دور كبير في خدمة المجتمع وهو ما يتضح جليا في حماية الارواح والممتلكات الشخصية والعامة ووضعهم لارواحهم بين يدي الخالق في سبيل الحفاظ على نعمة الامان التي ننعم بها في دولة الكويت، لذلك يجب تحقيق مطالبهم تقديرها لدورهم العظيم في خدمة المجتمع .

طلال الجلال

■ ضرورة اعتبار مهنة الإطفائيين من المهن الشاقة نظراً لما يتعرضون له من مخاطر في موقع الحادث